

22 April 2014

Original: Arabic

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من جمهورية العراق باسم الدول الأعضاء في جامعة
الدول العربية

أولا - الخلفية والتطورات

١ - اعتمد مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطة عمل
لوضع قرار ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط موضع التنفيذ من خلال آلية تضمنت ثلاثة
توجهات رئيسية:

(أ) أن يُطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث الراحية
لقرار ١٩٩٥، عقد مؤتمر خلال ٢٠١٢ حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية
وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل).

(ب) أن يكون ذلك المؤتمر بداية مسار يقود إلى التنفيذ الكامل لقرار ١٩٩٥
حول الشرق الأوسط.

(ج) أن يعين رئيس للتحضير للمؤتمر وأن تُحدّد الحكومة المضيقة.

٢ - وقد تعاملت الدول العربية مع التكاليف الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة
عام ٢٠١٠ باعتباره تطورا إيجابيا للمرة الأولى منذ صدوره عام ١٩٩٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300414 280414 14-30646 (A)



٣ - إلا أنه فور صدور وثيقة ٢٠١٠ حول الشرق الأوسط لاحظت الدول العربية ترددا ملحوظا من بعض الأطراف المنظمة في الوفاء بالتزاماتها، بل وتصريحات سلبية تتعارض مع قبول الأطراف لمسؤولياتها، وتود الدول العربية أن تشير هنا إلى عدد من المؤشرات السلبية التي أدت في النهاية إلى الوضع الحالي غير المقبول وهي:

(أ) استغرق تحديد الميسر والحكومة المضيفة أكثر من ستة عشر شهرا، ضاعت دون أي مبرر أو فائدة، بينما كان يمكن اختيارها خلال الشهر الأول.

(ب) منذ صدور وثيقة ٢٠١٠ بدأ بعض المنظمين في ترديد أن إسرائيل لم تكن طرفا في التفاوض على الوثيقة وليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي فهي غير معنية ولا ملتزمة بهذه الاتفاقات، وعلى الدول العربية تقديم تنازلات حتى يمكن إقناع إسرائيل بالمشاركة.

وتود الدول العربية أن تبدي استغرابها من هذا الموقف السلبي لبعض الأطراف المنظمة، فكأنها قد اكتشفت فجأة بعد صدور الوثيقة أن إسرائيل ليست طرفا في المعاهدة وإذا كان هذا عائقا أمام تحقيق الالتزامات فلماذا قبلت هذه الأطراف أن تتحمل مسؤولية التنفيذ، بل ولماذا قدمت هذه الأطراف قرار ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط أساسا ليكون ركيزة أساسية في صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة.

(ج) تركزت جهود عدد من المنظمين على أهمية إدخال عناصر وموضوعات جديدة على جدول أعمال المؤتمر، مما يخرج من الإطار الذي تم الاتفاق عليه، وهي تخالف التكاليف الواضح والمرجعيات الصادرة عن مؤتمر ٢٠١٠ وتفتح الباب لإعادة التفاوض على كل ما تم الاتفاق عليه، وكل ذلك بحجة أن إسرائيل لم تكن طرفا في الاتفاق الأصلي.

(د) فاجأ المنظمون الدول العربية بإعلان تأجيل المؤتمر دون تشاور معهم ودون تحديد موعد جديد للمؤتمر، وبيانات متضاربة صادرة عن كل منظم.

(هـ) ومنذ نهاية اللجنة التحضيرية الثانية دعا الميسر والمنظمون إلى اجتماعات تشاورية للتحضير للمؤتمر وبمشاركة الأطراف الإقليمية المعنية. وبالرغم من استياء الدول العربية من التأجيل ومن الإطار غير الواضح الذي عقدت فيه هذه الاجتماعات التشاورية (جليون، جليون ٢، جليون ٣) حيث عقدت بدون جدول أعمال محدد وخارج إطار الأمم المتحدة، إلا أن الدول العربية قررت المشاركة بإيجابية حتى لا تسمح لأي طرف في أي مرحلة بتحميلها مسؤولية الفشل.

(و) أعلن المُيسر في نهاية اجتماعات جليون ٣ المعقودة يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ أنه سيعقد اجتماعين تحضيريين في جنيف قبل اجتماعات اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ثم فوجئت الدول العربية بإعلان المُيسر تأجيل هذه الاجتماعات إلى ما بعد انتهاء الدورة الثالثة لمؤتمر الاستعراض بحجة أن شهري مارس وأبريل مزدحمان بالعديد من الاجتماعات والمؤتمرات الأخرى ذات العلاقة بترع السلاح والأمن؛ وكان مهمة المُيسر والمنظمين هي مجرد تنظيم اجتماع وسط زحمة الاجتماعات الدولية الأخرى وكأنها ليست أولوية لهم، أو أنها ليست المهمة الرئيسية التي تعلق على أية ارتباطات أو اجتماعات أخرى.

(ز) وبرغم ما يشهده عقد مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل من تسويق، تبنت الدول العربية مبادرة قامت بمقتضاها بتسليم الأمين العام للأمم المتحدة رسالة تعلن فيها تأييدها لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقد قامت إيران بالمثل، لتصبح إسرائيل هي الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تسلم مثل هذه الرسالة. وقد أخطر أمين عام الأمم المتحدة الجمعية العامة بهذا الأمر في رسالته المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

ثانياً - الموقف العربي

٤ - في إطار كل ما سبق ذكره، تود الدول العربية أن توضح وللمرة الأخيرة قبل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ ما يلي:

- إن الدول العربية قد قدمت العديد من التنازلات خلال السنوات الثلاث الماضية، وساهمت بشكل إيجابي في محاولات إنجاح عملية التحضير لعقد مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل. لذا فإنها لن تقبل بأي حال من الأحوال تحميلها مسؤولية فشل الآخرين أو الإعلان أن سبب الفشل هو عدم قدرة دول المنطقة على التوصل إلى تفاهم أو حلول وسط.
- إن الدول العربية ستستمر في التعاون مع المُيسر والأطراف المنظمة في المرحلة المقبلة وصولاً إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ الذي تعتبره مفترق الطرق لهذه العملية، ما دامت العملية التحضيرية في إطار المرجعيات والتكليفات الخاصة الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.
- إذا لم يعقد مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل قبل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، ويبدأ مسار تفاوض حدي لتنفيذ قرار الشرق الأوسط، فإن الدول العربية ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها.

ثالثا - توصيات

- ٥ - لذا تدعو الدول العربية للجنة التحضيرية الثالثة، والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تبني المواقف التالية:
- (أ) التعبير عن الاستياء من بطء عملية التحضير لمؤتمر ٢٠١٢ المؤجل.
- (ب) التأكيد على أن عقد مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل لم يعد مطلباً إقليمياً، بل أصبح مسؤولية دولية تم التوصل إليها بتوافق الآراء خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.
- (ج) التأكيد على المنظمين بضرورة الالتزام بالتكليف وبالمرجعيات المحددة في خطة العمل الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وعدم إدخال أية موضوعات تخرج عن عملية التفاوض على إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
- (د) التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل في أسرع وقت ومتابعة تنفيذ ما يصدر عنه وتقديم تقرير متكامل عنه لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.
- (هـ) التأكيد على أن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ٢٠١٠ حول الشرق الأوسط يمثل مفتاحاً أساسياً لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.